الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.45

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
7 June 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٢: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي (تابع)

تنظيم العمل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-29603 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٢: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي (تابع) (A/60/692 و Corr.1 و A/60/735 و Corr.)

١ - **السيد سول** كيونغ - هون (جمهورية كوريا): قال إن تقرير الأمين العام (A/60/692 و Corr.1)، الذي كان ثمرة تسع سنين من قيادته للأمم المتحدة على أعلى مستوى تضمن مقترحات جريئة للإصلاح أريد منها إعداد الأمانة العامة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ووفقاً للتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/735 وCorr.1)، فإن مقترحات الأمين العام يمكن تجميعها في ثلاث فئات: الأولى، مقترحات ضمن إطار اختصاص الأمين العام وبالتالي لا تتطلب موافقة تشريعية محددة؛ والثانية، مقترحات ضمن صلاحيات الأمين العام للعمل ولكنها ذات آثار مالية تتطلب بالضرورة مشاركة الجمعية العامة؛ والثالثة، مقترحات تتطلب قراراً من الجمعية العامة في مجال السياسات. وقال إن وفده يتوقع من الأمين العام المضي قدماً في تنفيذ تلك التدابير التي هي ضمن إطار اختصاصه بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة.

٢ - وأضاف قائلاً بما أنه من المقرر تقديم تقرير مفصل عن تنفيذ الإصلاح الإداري في أيار/مايو ٢٠٠٦، ينبغي للدول الأعضاء في الوقت الحاضر التركيز على تقديم مدخلات استراتيجية. وفي هذا الخصوص، احتوى تقرير اللجنة الاستشارية عدداً من التوصيات المفيدة بشأن شكل ومحتوى تقرير التنفيذ. وبالتوجيه التطلعي المتسق للجنة الخامسة، ستتمكن الأمانة العامة من وضع خطط تنفيذية معقولة ومجدية وتفصيلية ستوفر الوضوح الذي تشتد الحاجة إليه بالنسبة إلى الشكل المستقبلي للأمانة العامة ووظائفها بعد تطبيق الإصلاحات.

٣ - وأضاف قائلا إنه، كما أشارت اللجنة الاستشارية، فإن توافر مجموعة مبادئ تكفل المساءلة هو الطريق الذي يؤدي إلى نجاح إدارة المنظمة. وبينما يوافق وفده على أنه ينبغي أن يتوافر للأمين العام مزيد من المرونة في إدارة الوظائف والموارد، فإنه ينبغي للدول الأعضاء بالمقابل أن تكون قادرة على مساءلته عن أعماله. ولهذا الغرض، ينبغي إيجاد آليات موضوعية لتقييم أداء الأمين العام. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعريف مفهوم المساءلة في إطار الأمانة العامة وأن يتضمن التقرير المقبل مقترحات بطرق عملية لإنفاذ المساءلة. ويأمل وفده أن تكون المشاورات غير الرسمية المعنية بمقترحات الإصلاح غنية بالمعلومات وبناءة وملائمة وأن تختتم في الوقت الملائم.

٤ - **السيد حسين** (باكستان): قال إن باكستان التي كانت دائما في طليعة عمليات إصلاح الأمم المتحدة، أكدت باستمرار على ضرورة اعتماد كافة القرارات المتعلقة بالإصلاح بتوافق الآراء. وقال إن تأييد باكستان للقرارات المتعلقة بالإصلاح المتضمنة في التقرير تنطلق من مبدأ مؤداه

أن هذه القرارات لن تغير الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة. وينبغي للإصلاح الإداري أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية والتنسيق وأن يعزز المساءلة والسلوك الأخلاقي. كما يجب أن يسمح لجميع الدول بالمشاركة، على قدم المساواة، في وضع التوجه الاستراتيجي والأولويات البرنامجية للمنظمة وتعزيز دور البلدان النامية. ولا ينبغي للإصلاح تحت أي ظرف من الظروف أن يقوض مبدأ المساواة السيادية لجميع الدول الأعضاء أو دور الرقابة الخاص بالجمعية العامة وسلطتها.

٥ - وأضاف أنه يفهم أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام قدمت كرزمة. ووفقاً لذلك، فسيكون ممتناً لتوضيح الآثار التي قد تترتب على التقرير بكامله إذا لم يتسن الاتفاق على بعض عناصره. كما يرغب في أن يعرف ما إذا كانت التقارير التي سبق للجمعية العامة أن طلبتها بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح، مثل مسألة الحراك الإجباري وتنسيق التدابير التعاقدية، سيظل إعدادها من اختصاص الأمانة العامة، وإن كان الأمر كذلك، فهل ستؤثر مناقشة التقرير الحالي على مضمون هذه المسائل.

٦ - وأضاف أن الإنشاء المقترح لمكتب إدارة التغيير لم يلاق استقبالاً جيداً في الماضي، ولا يزال الأمر يثير أسئلة عن أهداف هذا المكتب وتمويله وهيكله ودوره. وقال إنه يريد المزيد من المعلومات التفصيلية عن هذه العناصر. ولئن كان المفهوم الذي انبنى عليه تصور الأمين العام هو تحويل المنظمة من مؤسسة أساسها المقر إلى مؤسسة ميدانية، فإن التقرير لم يوضح هذا المفهوم توضيحاً كافياً ، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة التنمية. ولذلك ينبغي تقديم المزيد من التفاصيل.

٧ - وأضاف أنه بينما يرى المقترحات المتعلقة بالتطوير الوظيفي والتدريب بعين الإيجاب، فإن الجمعية العامة بحاجة إلى معلومات إضافية عن الموارد اللازم توافرها على وجه التحديد. وتساءل عن السمات البارزة لرزمة التطوير الوظيفي، وسأل عما إذا كان سينجم، عن الاستعاضة عن العقود الدائمة بـ ''التعيينات المستمرة'' المفتوحة، إدماج الوظائف الخارجة عن الميزانية والموظفين الميدانيين في الملاك الرئيسي للأمانة العامة. وما هي آثار إدماج عمليات المقر والعمليات الميدانية في برنامج للحراك الوظيفي على نطاق المنظمة، من حيث مستوى الموظفين وتوزيعهم الجغرافي، وكيف ستتم معالجة مسألة ارتفاع معدلات الشواغر في البعثات الميدانية في البلدان النامية؟

٨ - وقال إنه جرى إنشاء منصب نائب الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء. ومع ذلك، فإن الدور المتوخى له في تقرير الأمين العام تجاوز كثيراً المسؤوليات المحددة في القرار. وسأل، كيف ستكون مساءلة نائب الأمين العام عن أعماله؟

٩ - ثم أضاف متسائلاً عن آثار إعادة تجميع ٢٥ إدارة ومكتبا تابعة مباشرة في الوقت الحاضر للأمين العام في ثماني مجموعات وسأل ما إذا كان مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى تغييرات في البرامج ودمج للإدارات ذات الصلة. كما أنه يرغب في معرفة كيفية تأثير عملية إعادة التجميع المقترحة على الهيكل التنظيمي وعملية الميزانية وما هو تأثير هذا التغيير الإداري الواضح على الدور الموضوعي لكبار المديرين. كما تساءل عما انتهى إليه الأمر بالنسبة للإصلاحات السابقة التي قصد منها تحسين أداء وتنسيق عمل الإدارة العليا. وكم ستكلف خطط التدريب والتطوير المقترحة لكبار المديرين، وكيف يمكن لعملية اختيار كبار المديرين أن تصبح أكثر شفافية؟

١٠ - ثم أضاف أنه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن إحداث منصب أمين عام مساعد يجب أن يسبقه تصميم سياسات واستراتيجية متسقة انطلاقا من

الهياكل الأساسية القائمة. وفي هذا الخصوص، سأل عن السبب في أن الاستثمارات الأخيرة في بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تثمر بعد النتائج المتوقعة وتساءل إن كان أمراً واقعياً توقع أن تحل التكنولوجيا محل الكفاءة والتحفيز.

١١ - ثم أشار إلى المقترحات المتعلقة بموضوع الاستعانة بمصادر خارجية، فأكد أهمية المحافظة على نوعية وموثوقية الخدمات ذات الصلة. وسأل، كيف يمكن للاستعانة بالمصادر الخارجية أن تؤدي إلى الاستخدام الأفضل لمراكز عمل الأمم المتحدة في البلدان النامية؟ إن آثار الاستعانة بالمصادر الخارجية على الموظفين وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي يجب أن يتم تناولها بالتفصيل وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة باستشارة الموظفين.

١٢ - ثم أضاف أن سياسات الشراء المبينة في التقرير، عموماً، ليست مرضية. وعلى أي حال، فإن إجراءات اختيار الوكالات الرائدة تتطلب المزيد من التوضيح. وقال إنه يرغب في معرفة ما إذا كانت الوكالات من قبيل برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لها آليات مساءلة مشابهة لتلك المطبقة من قبل الجمعية العامة. وفي هذا المضمار، تساءل عما إذا كان من الأنسب أن يعهد إلى الجمعية العامة نفسها بمهمة الشراء. كما سأل، كيف سيسمح النظام الجديد بمشاركة شركات البلدان النامية؟

١٣ - ثم عبر عن قلقه من أن من شأن تدعيم عملية الميزانية أن يضعف دور الدول الأعضاء في تحديد الأولويات البرنامجية للمنظمة ويؤدي إلى الافتقار إلى الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، فقد تساءل ما إذا كان رفع سقف سلطة الالتزام لعمليات حفظ السلام وفصلها عن عدد محدد من قرارات مجلس الأمن يصلان إلى حد النيل من سلطة الجمعية العامة. إن إيراد المعلومات المالية والمعلومات البرنامجية ضمن التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة من شأنه أن يغير من الطبيعة الأساسية للتقرير ويعقد مسالة النظر فيه ويقلل من فائدته. وقال إن المنهجية الحالية لتقديم التقارير تبدو ملائمة تماماً، بما أنها تضمن نظر اللجان المختصة للجمعية العامة في مختلف أنواع المعلومات. وأخيراً، فإن أي حدود زمنية تفرض على جدول اجتماعات اللجنة الخامسة لا يمكن إلا أن تكون إرشادية، نظرا لأهمية عنصر المرونة في تمكين اللجنة من الوصول إلى توافق آراء بشأن القضايا الحساسة الهامة مثل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وجدول الأنصبة.

١٤ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن كثيراً من مقترحات الإصلاح الإداري المتضمنة في تقرير الأمين العام تتطلب تحليلاً ومناقشة شاملين من قبل الدول الأعضاء، التي لن تتمكن من اتخاذ قرارات متوازنة وعن دراية بشأنها حتى يتلقوا المعلومات الإضافية التي سيقدمها الأمين العام في أيار/مايو. ولا بد أن تتضمن المقترحات والتوصيات المعنية بالتغييرات المطلوب إدخالها على سياسات الموارد المالية والبشرية وقواعدها وأنظمتها أساساً منطقياً محدداً لإجراء هذه التغييرات وتفسيرات واضحة عن كيفية تعزيزها لإنتاجية وفعالية عمل الأمانة العامة والمنظمة عموماً.

١٥ - وأضاف أن وفده سينظر في المقترحات التي تطرحها تقارير الأمين العام الحالية والمقبلة من منظور تعزيز فعالية المنظمة وفقاً للقرارات المتخذة في لقاء القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. لذلك فهو يدعم توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالمعايير الأساسية للتقرير الذي سيقدم في أيار/مايو، بما في ذلك توصياته بشأن إطار المساءلة.

١٦ - ثم أضاف أن تقرير الأمين العام تضمن مقترحات كثيرة سبق تقديمها للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء. وكان بعضها قد رفض من قبل الجمعية العامة، ولا يزال بعضها الآخر قيد النظر. وقال إن كثيراً من المقترحات الحالية، بما

فيها تلك التي قدمت باعتبارها تدابير إصلاحية أساسية، ليست، بدقيق العبارة، ذات صلة مباشرة بالإصلاح الإداري على هذا النحو. فثمة مقترحات عن زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول، وإنشاء صندوق مستقل لتغطية النفقات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وفرض فائدة على الأموال المتأخر سدادها من الاشتراكات المقررة والمسائل المتعلقة بالتفاعل مع الأمانة العامة. وفيما يتعلق بهذا التفاعل، لا ينبغي أن يكون هناك إضعاف لآليات الرصد، كما اقترح في التقرير، ولكن بالأحرى تعزيز وتحسين إشراف الدول الأعضاء على أنشطة الأمانة العامة والاستخدام الفعال لموارد المنظمة.

١٧ - ثم أضاف أن وفده، خلافاً للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يعتبر أن اقتراح الأمين العام بإعادة تحديد دور نائب الأمين العام يتجاوز نطاق ولاية الأمين العام. فينبغي أن يكون تفويض الأمين العام للصلاحيات مستندا إلى الميثاق أولاً وقبل كل شيء.

١٨ - ثم أضاف أن الاستعانة المقترحة بالمصادر الخارجية لأداء بعض عمليات الأمانة العامة أو نقلها قضية معقدة تتطلب مناقشة جدية ولا يمكن تفويضها ببساطة إلى الأمين العام، حسبما أشارت اللجنة الاستشارية. فلا بد أن يترك للدول الأعضاء أمر البت في القرارات التي تتعلق بمهام الأمانة العامة وإداراتها التي ينبغي أن تكون موضعا للاستعانة بالمصادر الخارجية أو النقل إلى أماكن أخرى، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتحليل التكاليف والفوائد. وقد دهش وفده بعض الشيء للسرعة التي مضت بها الأمانة العامة - دون استشارة الدول الأعضاء، التي هي الزبائن الرئيسيون للخدمات اللغوية - إلى استكشاف إمكانية الاستعانة بالمصادر الخارجية لأداء هذه الخدمات ونقلها إلى أماكن أخرى، فهي ليست خدمات ثانوية فضلا عن أنها أتاحت وضع مبدأ تعدد اللغات في المنظمة موضع التنفيذ.

١٩ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالطرق الجديدة لتقديم الخدمات، يقترح وفده أن تنظر الأمانة العامة بجدية في إمكانية نقل الوحدات العاملة في مجال الخدمات اللوجستية وغيرها من الخدمات الداعمة إلى مواقع أقل تكلفة أقرب إلى مواقع عمليات حفظ السلام الجارية. كما أن عليها أن تنظر في إمكانية نقل وحدات أخرى من الأمانة العامة في نيويورك إلى مواقع أقرب إلى زبائنها ومستخدمي نواتجها وخدماتها، على ضوء التحول الجاري في أنشطة المنظمة نحو الميدان وحقيقة أن نيويورك ليست الأقل تكلفة بين مراكز العمل.

٢٠ - واختتم كلامه قائلاً إن وفده يشعر بالدهشة لما لاحظه في المناقشة العامة الحالية من لجوء الوفود مجدداً إلى التحدث في قضايا تتعلق بإجراءات النظر في تقرير الأمين العام ودور اللجنة الخامسة والجلسات العامة للجمعية العامة، رغم توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن شكل النظر في التقرير. وقال إن وفده على ثقة من أن اللجنة ستركز تماما على الدراسة الموضوعية لمقترحات الأمين العام وتوصياته.

٢١ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن الأمم المتحدة تقف عند مفترق طرق بين الماضي والحاضر والمستقبل. وينبغي للإصلاحات المقترحة أن تسمح للدول الأعضاء بأن تستفيد من الماضي لترسم خريطة المستقبل وتحدد العناصر التي لا غنى عنها التي تتألف منها المنظمة، وهي فريدة في نوعها. ولا يمكن إلا لمنظمة قوية موفورة الموارد، يكون صوت كل دولة عضو فيها صوتا مسموعاً، أن تضطلع بمهامها على نحو فعال. ولذلك يدعم وفدها أي إصلاح يقصد منه إنجاز هذا الهدف.

٢٢ - وأضافت أن الدول الأعضاء قد سبق لها واعتمدت عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز الأمانة العامة وزيادة المساءلة، مثل إنشاء مكتب الأخلاقيات وتطبيق سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات. ولضمان نجاح المقترحات

الحالية، فإن موظفي الأمم المتحدة – وهم أهم رصيد فيها – ينبغي أن يشاركوا مشاركة كاملة في عملية الإصلاح. وعلى نحو خاص، ينبغي بذل كل جهد لضمان فهم جميع الموظفين لمبررات وأهداف أية مقترحات تؤثر عليهم. ومن شأن الحوار البناء مع جميع أصحاب المصلحة أن يكون مفيدا للغاية.

٢٣ – وأضافت أن نيجيريا قد أظهرت، على مدى السنوات، دعمها للمنظمة من خلال المساهمة بالموارد المالية والبشرية. وتبقى ملتزمة بدعم أي مبادرات تتفق عليها الدول الأعضاء سعياً إلى تعزيز المنظمة. وفي هذا الخصوص، فهي تؤيد الآراء التي عبر عنها ممثل النرويج في الجلسة السابقة للجنة، وتؤكد أن الحاجة إلى الحفاظ على الطبيعة الحكومية الدولية الفريدة للمنظمة ينبغي أن تكون وراء كل قرار تتخذه الجمعية العامة. وينبغي لتلك القرارات، بدورها، أن تستند إلى جهود الإصلاح السابقة. وهي تأمل أن تيسر للأمانة العامة نظر اللجنة في التقارير موضع البحث بتقديم أجوبة تفصيلية على الأسئلة المطروحة وبإعداد تقرير تفصيلي عن التنفيذ.

٢٤ – **السيد النجار** (مصر): أيد الآراء التي عبر عنها عدد من المتكلمين السابقين، بمن فيهم ممثلو نيجيريا والنرويج وباكستان. وعبر عن الأمل في أن تنتهي اللجنة بسرعة في النظر في التقارير قيد البحث.

تنظيم العمل

٢٥ – **الرئيس:** لفت الانتباه إلى برنامج العمل المؤقت للجنة في الأسبوعين القادمين.

٢٦ – **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنها تشعر بالامتنان للرئيس وللمكتب لتحضيرهما برنامج العمل المؤقت، ولكنها تأمل أن يكون أكثر صقلا لبيان توقيتات النظر في مشاريع القرارات. أما فيما يتعلق بمناقشة التقارير الخاصة بالإصلاح الإداري، فقد عبرت عن قلقها من أنه، حتى تاريخه، لا تزال هناك فجوات في تقديم خدمات المؤتمرات. وهي على ثقة من أن الأمانة العامة ستبذل كل جهد ممكن لضمان إتاحة هذه الخدمات بحيث تستطيع اللجنة أن تختتم عملها بسرعة.

٢٧ – وأضافت أنه بينما عبرت بعض الوفود عن الرأي بأن الأمين العام يستطيع المضي قدما ببعض المقترحات التي تدخل ضمن اختصاصه بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، فإن وفدها لم يستوعب تماما جميع المقترحات المتضمنة في التقرير ويود الحصول على توضيحات إضافية من الأمانة العامة. وبالتالي، ينبغي اتخاذ خطوات لضمان حضور المسؤولين في الأمانة العامة المشاورات غير الرسمية للرد على الأسئلة التي تطرحها الدول الأعضاء.

٢٨ – واختتمت كلامها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدة لاعتماد برنامج العمل المؤقت على أساس أنه يمكن أن يعدل حسب الاقتضاء.

٢٩ – **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل المؤقت، على أساس أنه يمكن أن يعدل حسب الاقتضاء.

٣٠ – وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠